Received : 1 / 10 / 2025 Accepted: 21 / 10 / 2025 Published : 9 / 7 / 2026

توجيه الإمالة في اللمع وبعض شروحه : الأسباب والموانع

يثرب أسامة قوام

yathrib.osama@coart.uobaghdad.edu.iq

جامعة بغداد ، كلية الآداب ، قسم اللغة عربية

الملخص

من الموضوعات الصوتية التي أولاها ابن جني اهتمامه في كتابه اللمع في العربية موضوع الإمالة، والإمالة تمثل ظاهرة صوتية متفردة في اللغة إذ جمعت بين المدِّ الصوتي للألف والمدِّ الصوتي للياء، فإذا بها صوت مختلف سمي بالإمالة، وقد ارتكز هذا البحث على دراستها انطلاقًا من آراء ابن جني، وبعض الشّروح التي سلطت الضوء على كتابه فضلًا عن تأصيل هذه الآراء بالعودة إلى العلماء الأقدمين، والاستئناس بآراء المتأخرين، وقد أظهر هذا البحث مسببات الإمالة وموانعها وما نتج عنها من آراء اتفقت فيما بينها أو اختلفت، فضلا عن تحديد مواضع الإمالة وكان الاتفاق هو الراجح بين الشّراح وابن جني مع وجود بعض الاختلافات والإضافات.

الكلمات الافتتاحية : الإمالة ، ابن جني ، الحروف المستعلية، التسفل ، التصعد

The Justification of Imālah in Al-Lumaʿ and Some of Its Commentaries: Causes and Constraints

Yathrib Osama Qawam

College of Arts , University of Baghdad, Arabic Language

Abstract

Among the phonetic topics to which Ibn Jinnī devoted particular attention in his book *Al-Lumaʿ fī al-ʿArabiyyah* is *imālah*. Imālah represents a distinctive phonetic phenomenon in the language, as it combines the vocalic length of *alif* with that of *yāʾ*, producing a different sound known as *imālah*. This study examines the phenomenon based on Ibn Jinnī's views, along with selected commentaries that shed light on his work, while also grounding these views through reference to earlier scholars and drawing on the opinions of later ones. The research identifies the causes and constraints of *imālah* and the resulting perspectives, noting areas of agreement and disagreement. It also determines the contexts in which *imālah* occurs. Overall, agreement between the commentators and Ibn Jinnī predominates, alongside some differences and additions.

Keywords: imālah; Ibn Jinnī; emphatic letters; lowering; raising

أهمية البحث

تبدو أهمية هذه الدراسة من جوانب عدة ومنها تتناولها لظاهرة الإمالة، من خلال كتاب اللمع لابن جني إلى جانب شروحه التي تعدّ امتدادا فكريا لهذا الأثر ، فيكشف البحث الرؤية المتقدمة لابن جني في تفسير الظواهر اللغوية ولاسيما الصوتية منها ، من خلال تبيينه كيفية معالجة ابن جني لهذه الظاهرة في ضوء منهج كتابه الذي يمزج بين النحو والصرف والصوت ، إذ يتتبع القواعد الصوتية والصرفية التي اعتمدها ابن جني في تحديد أسباب الإمالة وموانعها ، فضلا عن إبراز ما للشراح من أثر في توسيع دائرة الفهم والتحليل لآراء ابن جني ، وإبراز الجانب الصوتي في التراث النحوي العربي مما يمنح هذه الظاهرة موقعها المستحق ضمن البناء اللغوي .

منهج البحث

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تعنى بوصف ظاهرة الإمالة كما وردت في كتاب اللمع ثم في بعض الشروح التي اعتمدتها الدراسة ، إلى جانب تحليل المواضع التي وردت فيها الظاهرة من حيث المسببات والموانع فضلا عن اعتماد المنهج الاستقرائي في تتبع أمثلة الإمالة والاختلاف في معالجاتها بين ابن جني والشّراح للكشف عن الجوانب الصوتية والصرفية التي تقوم عليها هذه الظاهرة ، ويبدو المنهج المقارن جليا في الدراسة من خلال الموازنة بين معالجة ابن جني لظاهرة الإمالة وآراء الشراح ، فضلا عن تأصيل المعالجات والآراء بالرجوع إلى آراء أخرى سابقة لابن جني والشّراح أو والاستئناس بالآراء المعاصرة أو اللاحقة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل ظاهرة الإمالة كما وردت في اللمع لابن جني من منظور صرفي صوتي، واستقراء الموجهات والموانع التي اعتمدها ابن جني في توجيه الظاهرة، فضلا عن رصد الاختلافات أو الإضافات التي قدّمها الشراح في تناولهم لظاهرة الإمالة، وتبيين العلاقة بين الإمالة والنظام الصوتي العربي في ضوء التراث النحوي.

المقدمة

إنَّ جنوح اللسان العربي إلى السهولة في النطق نتج عنه ظواهر صوتية ولهجية متعددة من أبرزها ظاهرة الإمالة وهي ضرب من التناسب الصوتي في الكلام، إذ يتأثر نطق الألف بصوت آخر فيصبح مخرجه بين مخرج الألف المفخمة ومخرج الياء، وقد كانت هذه الظاهرة محط اهتمام ودراسة علماء العربية ، وعَني البحث بدراسة توجيه ابن جني وشراح كتابه (اللمع في العربية) لمسببات الإمالة التي جوّزت وقوعها ، ومواقع الرّاء وحروف الاستعلاء السبع من الألف والتي تعدُّ من أبرز موانع حدوث الإمالة ، ووجدت في تتبع الشّراح لآراء ابن جني افاضات معرفية كثيرة تنوعت بين تفسير علة الإمالة ومواضع جوازها ، وقد ركز البحث على ستة شروح لكتاب اللمع وهي:

– شرح اللمع لابن جني ،لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانينيّ (المتوفى سنة 442هـ) تحقيق وتقديم: الدكتور فتحي حسانين شرح اللمع، صنفه ابن بَرهان العكبريّ، (المتوفى سنة456هـ)،تحقيق: الدكتور فائز فارس..

– شرح اللمع في النحو، تأليف القاسم بن محمد بن مباشر الواسطيّ الضرير (المتوفى سنة469هـ)، تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد ،تصدير: الدكتور رمضان عبد التواب.

– كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني ، إملاء الشريف عمر ابن إبراهيم الكوفيّ (المتوفى سنة 539هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور علاء الدين حمويه.

– شرح اللمع للأصفهانيّ، أبي الحسن علي بن الحسين الباقولي (المتوفى سنة 543هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور إبراهيم بن محمد أبوعباة.

– توجيه اللمع، للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز(المتوفى سنة 637هـ)، شرح كتاب اللمع لأبي الفتح ابن جني ،دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب.

الإمـــالة

حدّ الإمالة وكيفيتها :

حدَّ ابن جني الإمالة وعلل لها بقوله: "معنى الإمالة هو أن تنحوَ بالفتحةِ نَحْوَ الكسرةِ، فتُميلَ الألف نحو الياء لضربٍ من تجانُسِ الصَوْتِ" (ابن جني ا.، 1982، صفحة 372)، واتفق ابن بَرهان (العكبري، 1984، صفحة 720) والواسطيّ (الواسطيّ، 2000، صفحة 280) والكوفيّ (الكوفيّ، 2002، صفحة 700) والأصفهانيّ (الأصفهانيّ، 1990، صفحة 813) وابن الخباز (ابن الخباز، 2002، الصفحات 599–600) مع ما أورده ابن جني في حدّ الإمالة وكيفيتها وهو موافق لما ذكره المتقدمون وعليه المتأخرون (سيبويه، 1988، صفحة 117/4)، (المبرد ، 1994، صفحة 42/3)، (الفارسيّ، 1990، صفحة 48)، (الزمخشري، 1993، صفحة 471)، (الأندلسيّ، 1998، صفحة 518/2)، (المرادي، 2008، صفحة 491/3) ، (الشاطبيّ، 2007، صفحة 129/8).

وقد ورد خلاف في نسبتها، إذ نسبها الواسطيّ إلى بني تميم (الواسطيّ، 2000، صفحة 280) أمّا الكوفيّ فقد ذهب مذهب ابن جني في عدم نسبتها لقومٍ بعينهم (الكوفيّ، 2002، صفحة 700)، في حين وجه الأصفهانيّ نسبة بعض حالاتها إلى القرّاء فقال: " فمنهم من يعتبر الكسرة وحدَها في الكلمة ولا يبالي بالمستعلي وبالمفتوح من الرّاء والمضموم وهو مذهب قتيبة" (الأصفهانيّ، 1990، صفحة 816)، (الجزري، 1351 هـ، صفحة 26/2)، وقال في موضع آخر: " وهذه الأنواع التي عددتها لك في أوّل الباب التي تجوّز الإمالة كلها قرأ به القرّاء في التنزيل ، ألا ترى أنّه قد جاء **"والأرضَ بعد ذلك دحاها"** (النازعات: 30) بالإمالة وليس فيها ما يجوز لكن أمالها الكسائي لإمالة ما قبلها " (الأصفهانيّ، 1990، الصفحات 817-818)، وقد نسب ابن الخباز الإمالة – بموازنة مع التفخيم – إلى بعض القبائل في قولهِ: " والإمالة لغة قَيس وأَسَد وتَمِيم، والتفخيم لغة أهل الحجاز وهو أصل لأنَّ الألف إذا لم تمل كانت حقيقية وإذا أميلت ترددت بين الألف والياء " (ابن الخباز، 2002، صفحة 600)، أمّا الثمانينيّ فلم يخالف ابن جني في حدّ الإمالة وكيفيتها وإنّما خالفه في طريقة عرض المادة إذ بدأ بموازنة التفخيم مع الإمالة فذكر أنَّ التفخيم هو الأصل في الكلام " ذلك أنَّ كلَّ ممال لو فخمته لم تكن لاحناً، ولو أملتَ كلَّ مفخم لكنت لاحناً " (الثمانينيّ، 2010، صفحة 1027/2) ثم نسبها إلى أهل نجد ومَن جاورهم مِن تميم وغيرها (الثمانينيّ، 2010، صفحة 1027/2) فالثمانينيّ لم يكن دقيقاً في نسبته للإمالة إذ لا نعرف القصد من قوله (غيرها) ، وقد تدارك محقق كتاب (شرح اللمع للثمانينيّ) المؤلف مرتين، الأولى في تفسير كلمة (غيرهم) فقال في هامشهِ: " أصحاب الإمالة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس، أمّا الحجازيون فلا يميلون إلّا في مواضع قليلة نقلا عن المفصل والتصريح" (الثمانينيّ، 2010، صفحة 1027/2)، (ابن يعيش، 2001، صفحة 188/5)، (الأزهري، 2000، صفحة 640/2)، والثانية تداركه في قوله بوجوب الإمالة، فقال: " قوله (توجبها) فيه تسامح فأسباب الإمالة مجوزة لا موجبة " (الثمانينيّ، 2010، صفحة 1028/2) ، فاختلف الثمانينيّ مع ابن جني في جعله لأسباب الإمالة موجبة في حين لم يذكر ابن جني أو أحدٌ من الشرّاح وجوب الإمالة إلّا الأصفهانيّ فتارةً يعدّ هذه الأسباب مجوّزة للإمالة موافقا لابن جني وتارةً يعدّها أسبابًا موجبة (الأصفهانيّ، 1990، صفحة 819،813)، ولا أرى أنَّ تسامحاً في ذلك؛ لأنَّ الفرق كبير بين الوجوب والجواز، فمن ترك الإمالة ليس بلاحن، بينما يكون لاحناً إذا وجبت بأسبابها، ومما لاشكّ فيه أنّ مسببات الإمالة التي سنتطرق لها مجوزة للإمالة، ولا يجوز أن نقول أنَّها موجبة لها، فأسباب الإمالة علّة للجواز لا للوجوب (السيوطي، 1898، صفحة 240).

أمّا ابن بَرهان فقد صبَّ اهتمامه على وصف مخرج الإمالة فأوضح أنَّ موضعها بين موضع الياء وموضع الألف المفخمة والتي لمكانها في لغة الحجازيين كتبت بالواو : الصَّلوة والزَّكوة والحَيوة ، وجعل شدة الإمالة بحسب قرب ذلك الموضع من مخرج الياء وبعده عنه ، فتكون شدة الإمالة إذا قرب الموضع من مخرج الياء، وتكون خفتها إذا بَعُد (العكبري، 1984، صفحة 724/2) فقد جعل للتفخيم علاقة واضحة بخفة الإمالة وشدتها، وقد نقل عن الفرّاء ما ذكره في نسبة الإمالة في قوله تعالى: **" ولَو شاءَ الله"** (البقرة2: 20) قوله:" أهل الحجاز يفتحونها وما كان مثلها من الياء، فيقولون: شاءَ وجاءَ وخافَ وكادَ وطابَ وزاغَ وزاغوا ، وعامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس يشيرون إلى الكسر في ذوات الياء مثل هذه الحروف ويفتحون في ذوات الواو مثل ، قالَ وجالَ ، وشبهه " (العكبري، 1984، صفحة 724/2) وانتهى في نسبتها إلى نفي ما ذكره عاصم من أنَّ الكسر بقية من لغة أهل الحيرة بأنَّ مِن العرب مَن يكتب شاء: شياء، وجاء: جياء، وللرِّجال: للرِّجيال بالكسر لمكان الياء، وأنَّ أهل الحجاز يفخمون (الكافرين) وبعض أهل نجد من أسد وتميم وقيس يشيرون إلى الكاف بالكسر وكلاهما فصيح (العكبري، 1984، الصفحات 724/2-725) ثم نسب الإمالة لأهل الكوفة نقلاً عن الأخفش الأوسط قوله: " أهل الكوفة يميلون، نحو: طاب وخاف وزاد، وكلّ شيء في القرآن يكسر أوله من (فَعِلْتُ) من الثلاثية وإنْ كان من الواو(خاف)" (العكبري، 1984، صفحة 726/2)، بينما كان قول الأخفش يختلف عن نقل ابن برهان فالأخفش الأوسط سعيد ابن مسعدة، قال: " فناسُ مِن العرب يميلون ما كان من هذا النحو وهم بعض أهل الحجاز ويقولون – أيضا– **"ولِمَن خاف مقام ربّه جنتان"** الرحمن: 46 ، " **فانكحوا ما طاب لكم**" النساء: 3 ، "**وقد خاب مَن دسّاها**" الشمس: 10

ولا يقولون: (قِال) ولا (زِار)؛ لأنَّه يقول: (قُلتُ) و(زُرتُ)، فاوّله مضموم، فإنَّما يفعلون هذا في ما كان أوّله من (فعلتُ) مكسوراً " (الأخفش الأوسط،1990، ص42/1)، وقد نسب إمالة (خاف، وطاب، وخاب) لبعض أهل الحجاز، بينما ذكر ابن بَرهان أنَّه نسب الإمالة لأهل الكوفة، فضلاً عن ذلك لم أجد ما نقله ابن برهان عن الفراء في كتابه معاني القرآن .

2- أسباب الإمالة :

أوضح ابن جني أنَّ أسباب الإمالة التي تجوز لها ستة، هي: " الكسرةُ والياء، وأنْ تكون الألف منقلبة عن الياء، أو تكونَ بمنزلةِ المنقلبة عَنِ الياء، أو لأنَّ الحَرْفَ الذي قبلَ الألف ، قَد ينكسر على حالٍ، أو إمالة لإمالةٍ " (ابن جني أ.، 2002، صفحة 373)، ووافقه ابن بَرهان (العكبري، 1984، الصفحات 730/2-731) والواسطيّ (الواسطيّ، 2000، صفحة 280) والكوفيّ (الكوفيّ، 2002، الصفحات 702-704) والأصفهانيّ (الأَصفهانيّ، 1990، صفحة 813) وابن الخباز (ابن الخباز، 2002، صفحة 600)، وكان للثمانينيّ رأي آخر خالف فيه سبباً من الأسباب التي ذكرها ابن جني إذ قال: " الكسرة في اللفظ ، وكسرة تعرض للحرف في بعض المواضع، الياء الموجودة في اللفظ ، أو لأنَّ الألف انقلبت عن ياء أو لأنَّ الألف بمنزلة المنقلبة عن الياء، أو إمالة لإمالة " (الثمانينيّ، 2010، صفحة 1028/2) فقد حدد ابن جني إحدى الكسرتين التي ذكرهما في أن تكون علامة الحرف الذي قبل الألف في حين ذكر الثمانينيّ أنَّ الكسرة تكون في موضع من المواضع ولم يذكر علاقتها بالألف الذي يمال.

ومثّل ابن جني لهذه الأحوال في تفصيله لها فكانت على النحو الآتي:

أ- الكسرة:

مثَّل ابن جني للكسرة ب (جَابِر، وحَائِد، وعَائِد) وأوضح أنَّ سبب إمالة الألف في هذه الأسماء الكسرة التي تلته في قوله : "أملت الألف، لكسرة الهمزة بعدها وكذلك وَاعِد وعَالِم وكذلك : كِتَاب وحِسَاب" (ابن جني أ.، 2002، صفحة 373)(ابن جني،1982،ص373)، وهذا يعني أنَّ الإمالة جائزة إذا لحقت الكسرة الألف أو سبقته، ووافقه ابن بَرهان (العكبري، 1984، صفحة 730/2) والواسطيّ (الواسطيّ، 2000، صفحة 280) والكوفيّ (الكوفيّ، 2002، صفحة 702) والأصفهانيّ (الأَصفهانيّ، 1990، صفحة 813) وابن الخباز (ابن الخباز، 2002، صفحة 559)، ووافقه الثمانينيّ في وقوع الإمالة في الألف بسبب الكسرة إلا أنّه لم يحدد موضع الكسرة في الكلمة وإنمّا أشار إليها بالكسرة الموجودة في اللفظ (الثمانينيّ، 2010، صفحة 1028/2) ووافق رأي ابن جني والشّراح آراء المتقدمين ووافقهم المتأخرون (سيبويه، 1988، صفحة 117/4) (المبرد ، 1994، صفحة 42/3) (ابن السراج، صفحة 160/3) (ابن الحاجب، 2010، صفحة 83/1)، إذ ذهب سيبويه إلى أنَّ " الألف تمال إذا كان بعدها حرفٌ مكسور .وذلك قوله: عابِدٌ، وعالِمٌ، ومساجِد، ومفاتِيح، وعذافِرٌ، وهابِيل" (سيبويه، 1988، صفحة 117/4)، وأوضح أنَّ الألف تمال إذا فُصِل أول حرفٍ من الكلمة والألف بحرفٍ متحرك، والأول مكسور نحو : (عِمَاد) أملت الألف، أو حرفان الأول ساكن ، وبيّن أنَّ الحرف الساكن ليس بحاجزٍ، واشترط أنْ لا يكون ما بعد الألف مضموماً أو مرفوعاً فإذا كان كذلك امتنعت الإمالة، وأوضح أنَّ الألف يمال إذا جاء بعده حرفٌ مكسور، نحو: (مررتُ ببابِه ، وأخذت من مالِه)، وعلَّلَ له أنَّهم شبهوه بفاعلٍ نحو: (كاتِبٍ وساجِدٍ)؛ وأنَّ الإمالة في هذا أضعف لأنَّ الكسرة لا تلزم (سيبويه، 1988، الصفحات 117/4-118)، وأوضح المبرّد أنَّ مما يمال ما كان ألفه زَائِدَة في فَاعِل، نحو: رجلٌ عَابِد، وعالِم، وَسَالِم؛ وأنَّ الإمالة للكسرة اللَّازِمَة لِما بعْدهَا، وَكَذَلِكَ إِذا كَانَت قبلهَا كسرة أَو يَاء، نَحْو قَوْلك :عِباد، وجِبال، وحِبال كل هَذَا إمالته جَائِزَة (المبرد ، 1994، صفحة 42/3)، وذكر الثمانينيّ أنَّ العربَ تميل لكسرةٍ مقدرة، فأمالوا في قولهم : (ماد) ؛ لأنَّ الأصل فيه (مادد) ؛لأنَّ الدال الأولى مكسورة في الأصل وإنْ أذهبها الإدغام، ورأى أنَّ الإمالة في مثل هذا ضعيفة (الثمانينيّ، 2010، صفحة 1029/2).

وفصّل ابن الخباز في مواضع الكسرة التي يمال لأجلها الألف إذ ذكر أنَّها تكون قبل الألف وبعدها ، ولها ثلاثة أحوال ، حالتان إذا كانت قبل الألف الأولى : أنْ تكون في مجاور مجاور الألف نحو (كِتِاب ، وحِسِاب) ، وأوضح أنَّ أهل العراق يسرفون في هذه الإمالة وهذا من اللحن الفاحش ، والثانية : أنْ يكون بين الكسرة والألف حرفان أولهما ساكن نحو(شِمْلال ، ومِفْتاح) ، فإذا كانت بعد الألف فحالة واحدة وهي : أنْ تكون الكسرة مجاورة للألف نحو(عابِد ، حايِد) (ابن الخباز، 2002، صفحة 601).

ب- الياء :

وقد مثَّل لها ابن جني بقوله : " الياء، نحو قولك في (شِيبانَ) شِيبان ، وفي (قَيْس عَيْلان) : عِيلان " (ابن جني،1982،ص374) وقد اتفق معه الثمانينيّ (الثمانينيّ، 2010، صفحة 1029/2) وابن بَرهان (العكبري، 1984، صفحة 730/2) والواسطيّ (الواسطيّ، 2000، صفحة 280) والكوفيّ (الكوفيّ، 2002، صفحة 702) والأصفهانيّ (الأَصفهانيّ، 1990، صفحة 814) ، ووافقوا في ما ذهبوا إليه المتقدمين ووافقهم المتأخرون (سيبويه، 1988، صفحة 122/4) (المبرد ، 1994، صفحة 42/3) (ابن السراج، صفحة 169/3) (الأندلسيّ، 1998، صفحة 528/2)، إلّا أنَّ ابن جني لم يحدِّد موقع الياء في الكلمة واكتفى

بمثاليه (شَيْبان , وغَيْلان)، فوافقه الثمانينيّ مع تفصيل أشار فيه إلى موقع الياء في أنَّها قبل الألف في (شَيْبان ، وعَيْلان) لا بعدها (الثمانينيّ، 2010، صفحة 1029/2)، فيما ذكر ابن بَرهان أنّ الياء أمّا مقدمة على الألف أو متأخرة عنه (العكبري، 1984، صفحة 730/2)، ووافق الواسطيّ (الواسطيّ، 2000، صفحة 280) والكوفيّ (الكوفيّ، 2002، صفحة 702) ابن جني من دون تفصيل أو إضافة (الواسطيّ، 2000، صفحة 280) والكوفيّ (الكوفيّ، 2002، صفحة 702) ، فيما علل الأصفهانيّ إمالة الألف قبل الياء بتفادي التسفل بالياء بعد التصعد بالألف، لأنَّ التسفل والتصعد ضدان فلا يجمع بينهما (الأَصفهانيّ، 1990، صفحة 813)، فيما علل ابن الخباز جواز الإمالة هنا بأنَّ الياء ساكنة والحاجز قليل، وجاء رأيه أكثر وضوحا وتفصيلا من رأي ابن جني والشّراح فقد وافق ابن جني والشّراح الآخرين في كون الياء سببا للإمالة إلا أنّه حدد موضعين تكون فيها (الياء) سبباً للإمالة، الأول: أنْ تكون قبل الألف مجاورةً له، نحو (سَيَال، وضَيَاح)، والأخرى: أنْ يكون بينها وبين الألف حرفٌ نحو (شَيْبَان، وعَيْلان) (ابن الخباز، 2002، صفحة 601).

جـ – الألف المنقلبة عن الياء:

ومثَّل لها ابن جني بقوله : " الألف المنقلبة عن الياء نحو قولك في (سَعى): سَعِيَ وفي (يُدْعى): يُدْعِي وفي (يشقى) يَشقِي كقولكَ: سعيت، ويُـدْعيانِ، ويشـقيانِ، وكـذلك نحـوُهُ " (ابـن جنـي،1982، ص374)، ووافقـه الثمـانينيّ (الثمـانينيّ، 2010، صـفحة 1029/2) وابن بَرهان (العكبري، 1984، صفحة 731/2) والواسطيّ (الواسطيّ، 2000، صفحة 280) والأصفهانيّ (الأَصفهانيّ، 1990، الصفحات 813–814) وابن الخباز (ابن الخباز، 2002، صفحة 602)، ويعلل الثمانينيّ وابن بَرهان والواسطيّ والكوفيّ إمالة الألف في (رمَى وسَعى) بالدلالة على الأصل الذي انقلبت عنه وإمالة الألف في (دعى وشقى ورعى وهجا وشكا) ؛ بأنَّ هذه الألف أصلها واو انقلبت ياء لمّا وقعت رابعة في يُدْعَيان ويَشقيان ويَرعيان؛ وأُميلتْ في(غزا) لأنّك إذا لم تسمِّ الفاعل تقول غُزِيّ فتقلب الواو ياءً (الثمانينيّ، 2010، الصفحات 1028/2–1029) (العكبري، 1984، صفحة 731/2) (الواسطيّ، 2000، صفحة 282) (الكوفيّ، 2002، صفحة 730)، وأوضح الثمانينيّ والواسطيّ أنَّ الألف إنْ كان من بنات الواو في الاسم الثلاثي لا تجوز إمالته (الثمانينيّ، 2010، صفحة 1033) (الواسطيّ، 2000، صفحة 282) ،إمّا إمالتها في الكبا والعَشَا فهو قليل (الواسطيّ، 2000، صفحة 282) ، وأضاف الواسطيّ أنَّ ما كان من بنات الياء يمال في الاسم الثلاثي فإنْ زاد الاسم على الثلاثة جازت الإمالة فيه على كلِّ حال ؛لأنّك لو بنيتَ فعلا من الرباعي لانقلبت الألف ياء حملا على المستقبل، فتقول: أغزى يُغْزِي فانقلبت الألف ياء ؛ لكسرة ما قبلها ثم تحمل الاسم على الفعل فتقول: يضرِبها فتميل لكسرة الراء ولا يُعتد بالباء لخفتها (الواسطيّ، 2000، صفحة 280)، وجاء رأي ابن الخباز موافقا لما ذهب إليه هؤلاء الشّراح في جواز إمالة الألف المنقلبة عن الياء إذا وقعت عينا أو لاما في الثلاثي نحو: ناب ، وعاب لقولك: أنياب وعيوب ، وعدم جواز إمالة المنقلبة عن الواو إنْ وقعت عينا في الاسم الثلاثي نحو: باب ومال، إلا أنَّهم أمالوها على الشذوذ فقالوا: مررتُ ببابِه ، وأخذتُ من مالِه، أمّا إنْ كانت الألف المنقلبة عن الواو لاماً في الفعل فتجوز إمالتها؛ لأنَّها تقلب ياءً إذا وقعت رابعة؛ وكذلك عند بناء الفعل للمفعول تقلب ياءً ولا يتجاوز الفعل عدد حروفه، في حين يتجاوز الاسم عدد حروفه إذا انقلبت ألفه ياءً لذا لا تجوز إمالته نحو: رَجوان ومَنوان (ابن الخباز، 2002، صفحة 602) (ابن الخباز، 2002، صفحة 602)، وقد وافقت هذه الآراء ما جاء به المتقدمون (سيبويه، 1988، صفحة 119) (المبرد ، 1994، صفحة 43/3) (ابن السراج، صفحة 163/3) (السيرافي، 1966، صفحة 505/4)، ويقول سيبويه: " ألا ترى أنّك تقول غزا، ثم تقول غزي، فتدخله الياء وتغلب عليه، وعدة الحروف على حالها، وتقول أغزوا، فإذا قلت أفعل قلت أغزى، قلبت وعدة الحروف على حالها؛ فآخر الحروف أضعف لتغيره؛ والعدة على حالها وتخرج إلى الياء تقول: لأغزين، ولا يكون ذلك في الأسماء" (سيبويه، 1988، صفحة 119/4)، ويقول السيرافيّ: "فأمّا ناب وعاب فالإمالة فيهما لأنّ الألف فيهما منقلبة من ياء" (السيرافي، 1966، صفحة 505/4) وافقهم فيه المتأخرون (ابو السعادات، 2000، صفحة 338/2) (الرضي، 1975، صفحة 11/3) (الشاطبيّ، 2007، صفحة 131/8) (الأزهري، 2000، صفحة 640/2)، يقول ابن الأثير: " و لا تميل القفا والعصا، إلّا ما شذّ، قالوا: الكبا والعشا وهما من الواو"، ويقول ابن يعيش : " الألف إذا كانت في آخر الكلمة، فلا تخلو من أن تكون منقلبة عن واو أو ياء. فإنْ كانت منقلبة من ياء في اسم أو فعل، فإمالتُها حسنةٌ، وذلك قولك في الفعل: "رَمى"، "قَصى"، "سَعى"، وفي الاسم "فَتى"، ورَحى"؛ لأنّ اللام هي التي يُوقَف عليها، وإنْ كانت من الواو. فإن كان فعلًا، جازت الإمالة فيه على قُبح، نحو قولك: (غَزا، دَعا، عَدا)؛ لأنّ هذا البناء قد يُنْقل بالهمزة إلى (أَفْعَلَ)، فيصير

واوه ياءً؛ لأنّ الواو إذا وقعت رابعةً، صارت ياءً، نحو: (أَغْزَيْتُ، وأَدْعَيْتُ)، فتقول: (أَغْزَى، وأَدْعى) بالإمالة. وأيضًا فإنّه قد يُبنى لِما لم يسمّ فاعلُه، فيصير إلى الياء، نحو: (غُزِيَ، ودُعِيَ)، فتخيّلوا ما هو موجود في الحكم موجودًا في اللفظ " (ابن يعيش، 2001، صفحة 193/5).

د- الألف التي بمنزلة المنقلبة عن الياء:

ومثّل لها ابن جني بقوله : " نحو قولك في (حُبْلى) حُبْلي . وفي (سَكْرَى): سَكْرِي وفي (حُبَارى) حُبارِي. لأنَّك لو اشتققت مِنْهُ فِعْلاً بالزيادةِ لقُلت : حَبْلَيْتُ ، وسكرَيْت، وكذلك كلّ ألف تجاوزت الثلاثة" (ابن جني، 1982،ص374-375)، ويذهب الثمانينيّ وابن بَرهان والواسطيّ والكوفيّ، والأصفهانيّ وابن الخباز إلى ما ذهب إليه ابن جني إذ يعزون علة إمالة الألف في هذه الكلمات ومايماثلها إلى كونها بمنزلة الألف المنقلبة لأنّها أشبهتها في التثنية والاشتقاق نحو: حُبلَيان وحُبْلَيْتُ (الثمانينيّ،2010،ص 1029/2) (العكبريّ،1984،ص743/2) (الواسطيّ،2000،ص280) (الكوفيّ،2002،ص703) (الأصفهانيّ،1990،ص814) (ابن الخباز،2002،ص602)، وأوضح ابن بَرهان أنَّ ألف التأنيث في (فَعْلى) نحو: (قَتْلى وسَلوى ومَوتى ودعوى وتقوى وطغوى) وفي (فُعْلى) نحو: (دُنيا ، وعُليا ، وقُصوى وعُقبى وسُقيا ، وأُخرى) وفي (فِعلى) نحو: (إحدى ، وسِيما) وفي (فُعَالى) نحو: (فُرَادى وسُكَارى ، وكُسَالى)، وفي (فَعَالى) نحو: (يَتَامَى، ونَصَارَى) كلَّها تمال في جميع القرآن(العكبريّ،1984،ص729/2،743)، فهنا أميلتْ تاء (يتامى) وسين (أسارى) وكاف(كسالى) وكاف (سكارى) وصاد (نصارى) لإمالة ما بعدها، وقرأ بذلك بعض القراء(الأندلسيّ،1998،ص535/2)، ويبدو أنَّ علَّة الإمالة في (حبالى) ليست لأجل ألف التأنيث؛ وإنَّما أُميلتْ نظراً إلى الواحد؛ لأنَّها منقلبة عن ياء منقلبة عن ألف التأنيث ف (حبالى) أصلها (حبالي) ثم (حبالَي) ثم (حبالى) وقد وافقت آراء ابن جني والشّراح ما ذهب إليه المتقدمون(سيبويه،1988،ص120/4)، وأشار المبرّد إلى إمالة الألف التي تجاوزت الثلاثة في قوله : " وهى الَّتِي تنْتَقل على الثَّلَاثَة فتكون رَابِعَة، وخامسة، وَأَكْثر فَإِذا كَانَت كَذلِك رجعت ذَوَات الْواو إِلَى الياء؛ نَحْو: مغْزَيان، وملْهَيان، وقولك في الْفِعْل: أغْزَيْتَ وَقد فسرنا هَذَا في بَابه ، مستقصى فَلَمَّا كَانَت الْيَاء أمكن كَانَت الإمالة أثبت"(المبرد،1994،ص43/3)، ووافقهم المتأخرون (ابو السعادات، 2000، صفحة 338/2) ، إذ يقول ابن الأثير: " أنّ الألف التي هي بمنزلة المنقلبة عن ياء تكون إمَّا للتأنيث كحبلى، أو للإلحاق، كمعزى، أو للتكثير، كقبعثرى وأنّ هذه الألف تمال سواء كانت من الياء أو الواو" (ابن الأثير،1420هـ، ص338/2).

هـ- الألف التي قد يكسر ما قبلها :

أشار ابن جني إلى هذا المسوغ للإمالة بقوله:" الألف التي يُكسرُ ما قبلها في بعض الأحوال نحو: قولك في (خاف) : خافَ . وفي (هَاب) : هاب . وفي (صار) : صار، لقولكَ : خِفْتُ، وهِبْتُ، وصِرْتُ " (ابن جني ا.، 1982، صفحة 375)، فقد يعزو ابن جني إمالة الألف في مثل هذه الأفعال إلى كسرة الحرف الأول منها والتي تدل على أنّ الألف بدل من حرف مكسور ف(خاف) أصله (خَوِفَ) ، ووافقه الثمانينيّ (الثمانينيّ، 2010، صفحة 1029/2) وابن بَرهان (العكبري، 1984، صفحة 731/2) والواسطيّ (الواسطيّ، 2000، صفحة 280) والكوفيّ (الكوفيّ، 2002، صفحة 703) والأصفهانيّ (الأصفهانيّ، 1990، صفحة 814)، وجاء هذا الرأي موافقاً لِما ذهب إليه المتقدمون وعليه المتأخرون (سيبويه، 1988، الصفحات 120/4-121) (ابو السعادات، 2000، صفحة 339/2) (الرضي، 1975، صفحة 11/3) ، وقد نقل المرادي عن أبي علي الفارسيّ قوله: " وأمالوا (خاف وطاب) مع المستعلى طلبا للكسر في خِفتُ " (المرادي، 2008، صفحة 1494/3)، أمَّا ابن الخباز فقد وافق ابن جني في هذا المسوغ للإمالة واستحسن تمثيله ب(خاف) إلا أنَّه اعترض على المثالين الآخرَين اللذَين مثل بهما ابن جني، إذ قال: " وأمَّا تمثيلهُ (بهَابَ وصارَ) ففيه نظر، لأنَّ (هابَ وصارَ) من بنات الياء كقولك: (هَيْبة ومَصِير) فتكون الإمالة لأنَّ الألف يائية، لا للكسرة " (ابن الخباز، 2002، صفحة 603)، إلّا أننا نجد ابن السراج قد أشار إلى إمالة (هاب) وما يماثله للعلة نفسها التي علل بها ابن جني إذ قال: " ما يُمالُ لأنَّ الحرفَ الذي قبلَ الألفِ تكسرُ في حَالٍ أعني في (فَعَلْتُ) وذلكَ نحو: خِاف وطِابَ وهِاب وهيَ لغةٌ لبعضِ أَهلِ الحجازِ فأَمالوا: لأنَّهم يقولونَ: خِفْتُ وطِبْتُ وهِبْتُ وأَمّا العامةُ فلا يميلون" (ابن السراج، صفحة 162/3)، فقد ذكر هاب في مثاله – فضلاً عن ذكره أنَّها لغة لبعض أهل الحجاز ، وعلل أمالتها للسبب نفسه الذي علل له ابن جني.

الإمالةُ للإمالةِ :

ومثَّل لها ابن جني بقوله : " الإمالة للإمالة نحو قولك : رأيتُ عِمادِاً . أمَلْتَ فتحةَ الميم , لكسرة العينِ ، ثم أمَلْتَ فتحةَ الدالِ ، للإمالةِ قبلها . وكذلكَ : كتبتُ كِتابا . وعملت حِسابا " (ابن جني،1982،ص375) ، وبحسب ابن جني أُميلتْ فتحة الميم لكسر العين قبلها، وأُميلتْ فتحة الدّال للإمالة الحاصلة في الميم ، فهنا أُميل الحرف الثاني لإمالة الأول ، وحتى أنّ الألف المنصوبة تمال لإمالة الألف التي قبلها، ووافقه في هذا الثمانينيّ (الثمانينيّ، 2010، صفحة 1030/2) وابن بَرهان (العكبري، 1984، صفحة 731/2)والواسطيّ (الواسطيّ، 2000، صفحة 280) والكوفيّ (الكوفيّ، 2002، صفحة 704) والأصفهانيّ (الأَصفهانيّ، 1990، صفحة 814) وابن الخباز (ابن الخباز، 2002، صفحة 603)، ووافقت آراؤهم آراء المتقدمين وعليه المتأخرون (سيبويه، 1988، صفحة 123/4) (ابو السعادات، 2000، صفحة 340/2) (الرضي، 1975، صفحة 13/3) فلا خلاف في هذا المسوغ للإمالة وهذه الإمالة التي يسميها بعض العلماء مجاورة الممال (الأندلسيّ، 1998، صفحة 535/2)، عارضة بسبب الوقف على الألف المبدلة من التنوين، فإذا وصلتَ عاد التنوين، لذا فهي قليلة الاستعمال في الكلام(ابن (ابو السعادات، 2000، صفحة 340/2) ، وذكر ابن الخباز إنْ قلتَ: أيّ الإمالتين السَّبب ؟ قلت: الأولى؛ لأنّك أملتَ ميم (عِماد) لكسرة العين ، وأملت الألف المبدلة من التنوين في الوقف؛ لئلا تخرج من إمالة إلى تفخيم، ولا يجوز أنْ تفخم الأولى وتميل الثانية ؛لأنّه ليس لإمالتها سبب، واحتج ب(اليتامِى) بإمالتين؛ لأنَّ الأولى مسببة عن الثانية فالألف الأخيرة أُميلتْ لأنَّها خامسة فهي معرضة للانقلاب إلى الياء (ابن الخباز، 2002، الصفحات 604-603)

موانع الإمالة :

كما كان للإمالة حروف تسوغها أيضا لها حروف تمنعها وهي حروف الاستعلاء أربعة منها مستعلية مطبقة وثلاثة منها مستعلية غير مطبقة وقد أوضحها ابن جني في قوله : " واعلم أنَّ في الحروف حروفاً تَمنَعُ الإمالة في كثيرٍ من المواضع ، وهي حروف الاستعلاء وعِدَّتها سبعةٌ : هي : الصَّاد، والضَّاد، والطّاء ، والظّاء ، والغَيْن، والخاء، والقاف" (ابن جني ا.، 1982، صفحة 376)، ثم ذكر موقعها من الألف في امتناع الإمالة وفي جوازها ، فإنْ كانت قبل الألف أو بعده مفتوحة أو مضمومة امتنعت الإمالة إذ قال: "فإذا كان واحد من هذه الحروف –قبل الألف، أو بعدها– مفتوحاً أو مضموماً، منَعَ الإمالة"(ابن جني ا.، 1982، صفحة 376)، فالذي قبل الألف نحو: صَالح، وضَامن ، وطَالب ، وظَالم ، وغَالب ، وخَالد ، فلا يجوز أنْ تقول: خِالد ولا قِاسم ،هذا خطأ، ولا تجوز الإمالة أيضا إذا وقعت هذه الحروف مضمومة بعد الألف نحو: التواصُل، التواقُع، التنافُقُ، وإذا وقعت مكسورة بعِد الألف نحو: حَاصِل، فاضِل ، مُتعاظِم ، سالِخ شاغِل، ونافِق (ابن جني ا.، 1982، الصفحات 376-377) ، ولم يختلف رأي الشّراح مع رأي ابن جني (الثمانينيّ، 2010، صفحة 1031/2) وابن بَرهان (العكبري، 1984، صفحة 731/2) والواسطيّ (الواسطيّ، 2000، صفحة 281) والكوفيّ (الكوفيّ، 2002، صفحة 704) والأصفهانيّ (الأَصفهانيّ، 1990، صفحة 814) وابن الخباز (ابن الخباز، 2002، الصفحات 604-605)، إلا أنَّ ابن برهان ذكر حروف الاستعلاء التي تمتنع معها الإمالة بطريقة مختلفة إذ قال :" فأمّا المستعلى فاءً، نحو(صَاعِد وقاعِد)، وعينا ، نحو(ناقِدُ وبَاطِنٌ)، ولاماً، نحو (نَاهِض وناشِط) فلا إمالة فيهن " (العكبري، 1984، صفحة 735/2)، ولم يلتفت إلى حركات الحروف ومواقعها من الألف كما فعل ابن جني والشّراح الآخرون (العكبري، 1984، صفحة 735/2) ، وقد علل الشّراح لمنع الإمالة في هذه المواضع بأنَّ هذه الحروف تصعد وتستعلي إلى الحنك الأعلى كما تصعد الألف إليه وتستعلي فيغلبان الكسرة فتمتنع الإمالة؛ لأنَّك لو أَملتَ لكنتَ مصعدا بعد انحدار؛ لأنَّك بالإمالة تنحدر وبالاستعلاء تصعد وذلك شاق (الثمانينيّ، 2010، الصفحات 1030/2-1031) وابن بَرهان (العكبري، 1984، صفحة 735/2) والواسطيّ (الواسطيّ، 2000، صفحة 281) والكوفيّ (الكوفيّ، 2002، صفحة 704) والأصفهانيّ (الأَصفهانيّ، 1990، صفحة 814) وابن الخباز (ابن الخباز، 2002، صفحة 605) ،وقد وافقت أراء ابن جني والشراح رأي الجمهور (سيبويه، 1988، صفحة 129/4) (المبرد ، 1994، صفحة 46/3) (أبو البقاء العكبري، 1995، صفحة 454/2) (الرضي، 1975، صفحة 13/3) (ابن القيم ، 1954، صفحة 975/2) (علي، 2005، صفحة 363/1)، وجاء تعليل المنع عند الشّراح موافقا لتعليل سيبويه لذلك المنع بقوله: " وإنما منعت هذه الحروف الإمالة لأنها حروفٌ مستعليةٌ إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها كما غلبت الكسرة عليها في مساجد ونحوها، فلمّا كانت الحروف مستعليةٌ وكانت الألف تستعلي، وقربت من الألف، كان العمل من وجهٍ واحد أخف عليهم، كما أنّ الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفع اللسان من موضعٍ واحد

أخف عليهم فيدغمونه " (سيبويه، 1988، صفحة 129/4)، وفي تمثيل ابن جني ب(سالخِ) إشارة إلى أنَّ هذه الحروف إذا وقعت مكسورة بعد الألف بحرف لا تجوز معها الإمالة، وقد أوضح ذلك الكوفيّ وابن الخباز فيما إذا كان حرف الاستعلاء بعد الألف بحرف نحو: ناهِض، ساخِط، غابِط، لافِظ، سالِغ، أو كان بعد الألف بحرفين نحو: مواعيظ ، ومناشيط (الكوفيّ، 2002، صفحة 705) (ابن الخباز، 2002، صفحة 605)، وقد أشار الثمانينيّ إلى أنّ وقوع الإمالة في هذا الموضع لدى قوم من العرب إذ قالوا: مناشِيطِ ؛ لأنّ الطاء بعدتْ عن الألف؛ فكلمّا قربتْ هذه الحروف من الألف منعتْ الإمالة وكلمّا بعدتْ من الألف سهلتْ الإمالة (الثمانينيّ، 2010، صفحة 1031/2)، ومنعها سيبويه وعدّ الإمالة في هذا الموضع لغة قليلة (سيبويه، 1988، صفحة 130/4) ، وكذلك منعها أكثر النحويين (المبرد ، 1994، صفحة 479/3) (ابن يعيش، 2001، صفحة 196/5) (الرضي، 1975، صفحة 19/3) (المرادي، 2008، صفحة 497/3) (الأزهري، 2000، صفحة 646/2)، يقول المبرد:" فإنْ كان المستعلي في كلمة مع الألف وكان بعدها بحرف أو حرفين لم تكن إمالة وذلك، قولك: مساليخ، وصناديق"(المبرد،1994،ص47/3).

وذهب ابن جني إلى جواز الإمالة أذا وقع أحد هذه الحروف مكسوراً قبل الألف إذ قال:" فإنْ كان شيء من هذه الحروف مكسورا قبل الألف ،لا بعدها، جازت– معه–الإمالة ، وذلك نحو: ضِفافِ ، وقِفَافِ ، وخِفافِ ، وطِلابِ ، وغِلابِ) (ابن جني ا.، 1982، صفحة 377)، ووافق الشَّراح ابن جني فيما ذهب إليه ، وعللوا جواز الإمالة في هذا الموضع؛ بأنَّك ابتدأْتَ بالمستعلي وتصعدت بالحرف ثم انحدرتَ وتسفلتَ بالإمالة؛ وذلك أخف من الصعود بعد الانحدار (الثمانينيّ، 2010، صفحة 1031/2) وابن بَرهان (العكبري، 1984، صفحة 735/2) والواسطيّ (الواسطيّ، 2000، صفحة 281) والكوفيّ (الكوفيّ، 2002، صفحة 705) والأصفهانيّ (الأَصفهانيّ، 1990، صفحة 814) وابن الخباز (ابن الخباز ، 2002، صفحة 606)، ودليل ذلك أنَّهم قالوا في: سَبَقْتُ وسَويق صَبَقْتُ وصَوِيقِ (سيبويه،1988،ص130/4) (ابن الخباز،2002،ص606)، وقد وافق رأي ابن جني والشّراح رأي سيبويه وأكثر النحويين (سيبويه، 1988، صفحة 130/4) (الفارسيّ،1993،ص134/3) (ابو السعادات، 2000، صفحة 242/2) (ركن الدين الاسترابادي، 2004، صفحة 673/3) (الأندلسيّ، 1998، صفحة 522/2) (أبوالفداء،2000،ص155/2) (المرادي، 2008، صفحة 1498/3)، إذ يقول الفارسيّ: " أنَّ ما كان على فِعَال وكان أوله حرفا مستعليا مكسورا نحو: ضِعاف وقِباب وخِباث وغِلاب، يحسن فيه الإمالة وذلك أنَّه قد تصعّد بالحرف المستعلى ثم انحدر بالكسر فيستحب أنْ لا يتصعد بالتفخيم بعد التصويب بالكسر، فيجعل الصوت على طريقة واحدة (العكبري، 1984، صفحة 735/2) "(الفارسيّ،1993، ص134/3).

أمّا إذا وقعت بعد الألف (راءٌ) مكسورة فتجوز الإمالة بحسب ابن جني وإنْ كان قبل الألف حرف مستعلي مانع غير مكسور نحو: (ضَارِب، وصَارِم، وطَارِد، وظَافِر، وخَارِبٍ وغَارِبٍ ، وقَادِرٍ) (ابن جني،1984،ص377)، ووافقه ابن بَرهان (العكبري، 1984، صفحة 737/2) والواسطيّ (الواسطيّ، 2000، صفحة 282) والكوفيّ (الكوفيّ، 2002، صفحة 707) والأصفهانيّ (الأَصفهانيّ، 1990، صفحة 815) وابن الخباز (ابن الخباز، 2002، صفحة 607) في جواز الإمالة مع الراء المكسورة إذا وقعت بعد الألف مباشرةً ، وإذا وقعت بعد الألف بحرف نحو: ضَارِب ،وطارِد ،وخارِج، وقادِرٍ، وقد احتج ابن الخباز بقراءة أبي عمرو: " **ثَانِيَ اثنينِ إذ هما في الغار"** التوبة: 40

وعلل هؤلاء الشّراح جواز الإمالة في هذَين الموضِعَيْنِ؛ بأنَّ الرّاء لِمَا فيها من التكرير كأنَّها بمنزلة راءين مكسورين فغلبتْ على الحرف المستعلي (العكبري، 1984، صفحة 737/2) (الواسطيّ، 2000، صفحة 282) (الكوفيّ، 2002، صفحة 707) (الأَصفهانيّ، 1990، صفحة 814) (ابن الخباز، 2002، صفحة 608)، أمّا الثمانينيّ فقد أوجب إمالة الألف مع الراء المكسورة في هذين الموضعَيْنِ، نحو: وانظر إلى حِمارِك، وهذا قارِح، وعلل لوجوب الإمالة بأنَّ الرّاء المكسورة قد غلبتْ الحرف المستعلي مع وجود الحائل (الثمانينيّ، 2010، صفحة 1033/2) ولم يبتعد تعليل الشّراح عن تعليل الثمانينيّ، وهو موافق لرأي سيبويه في قوله: " ومما تغلب فيه الراء قولك: قارِبٌ وغارِمٌ، وهذا طارِدٌ، وكذلك جميع المستعلية إذا كانت الراء مكسورة بعد الألف التي تليها " (سيبويه، 1988، صفحة 136/4)، فيما رأى المبرد أنَّ الإمالة قد حسُنَتْ إذا وقع قبل الألف حرف مستعلي وبعد الألف راء مكسورة نحو: هذا قَارِب ، أمّا إنْ كان بين الرّاء المكسورة والألف حرف مكسور نحو قولك: مررْتُ بقادِرٍ، فإنَّ ترك الإمالة أحسن؛ لقرب المستعلي من الألف وتراخي الرّاء عنه (المبرد ، 1994، صفحة 48/3).

أمّا إذا كانت الرّاء مضمومة أو مفتوحة فهي من موانع الإمالة بحسب ابن جني، إذ أوضح ابن جني أنّ (الراء) المضمومة أو المفتوحة تمنع الإمالة كما تمنع المستعلية ، نحو (فرَاشٌ ، وسِرَاجٌ ، وحِمَارٌ) (ابن جني ا.، 1982، صفحة 378).

ووافقه الثمانينيّ (الثمانينيّ، 2010، صفحة 1032/2) وابن بَرهان (العكبري، 1984، صفحة 733،738/2) والواسطي (الواسطيّ، 2000، صفحة 282) والكوفي (الكوفيّ، 2002، صفحة 706) الأصفهاني (الأَصفهانيّ، 1990، صفحة 815) ابن الخباز (ابن الخباز، 2002، صفحة 608)، ويتفق تعليل هؤلاء الشّراح لمنع الإمالة بأنَّ الرّاء إذا انفتحتْ أو انضمتْ كان ذلك كتوالي حرفين مفتوحين أو مضمومين ففخموا ليكون الكلام نمطاً واحداً؛ لأنَّها تصعد صعود المستعلي ، وهو رأي موافق لِمَا ذهب إليه سيبويه(سيبويه،1988،ص136/4)، وأوضح المبرد والسيرافيّ امتناع الإمالة في وجود الراء المضمومة ، وجوازها في المكسورة بأنَّ بني تميم اختاروا لغة أهل الحجاز في إمالة الألف فكسروا الراء لأنَّ الإمالة أخف عليهم ؛ولأنَّهم إذا ضموا الراء ثقلت عليهم الإمالة، وإذا كسروها خفت الإمالة أكثر من خفتها في غير الراء؛ لأنَّ الرّاء حرف مكرر والكسرة فيها مكررة، كأنَّها كسرتان، فصار كسر الراء أقوى في الإمالة من كسر غيرها، وصار ضم الراء في منع الإمالة أشد من منع غيرها من الحروف، فلذلك اختاروا موافقة أهل الحجاز (المبرد ، 1994، الصفحات 49/3-50) (السيرافي ا.، 2008، صفحة 44/4).

أمّا إذا كانت الراء مفتوحة قبل الألف وبعده راء مكسورة فتجوز الإمالة بحسب ابن جنى في قوله:" فإنْ كانتْ – قبل الألف– (راءٌ) مفتوحة وبعدها (راءٌ) مكسورة ، غلبتْ المكسورة المفتوحة فجازت الإمالة " (ابن جني ا.، 1982، صفحة 378).

ووافقه الشّراح فيما ذهب إليه من جواز إمالة الألف في نحو: بالقرَارِ، والأبرَارِ، وفلانٌ مِن شِرَارِ الناسِ، وعللوا جواز الإمالة بما علل له ابن جني وهو غلبة الرّاء المكسورة على الرّاء المفتوحة (الثمانينيّ، 2010، صفحة 1033/3) وابن بَرهان (العكبري، 1984، صفحة 741/2) والواسطي (الواسطيّ، 2000، صفحة 282) والكوفي (الكوفيّ، 2002، صفحة 707) الأصفهاني (الأَصفهانيّ، 1990، صفحة 815) ابن الخباز (ابن الخباز، 2002، صفحة 609)؛ لأنَّ الرّاء المفتوحة التي قبل الألف لم تكن أقوى من المستعلي في منع الإمالة (ابن الخباز، 2002، صفحة 609) ، وقد احتج ابن الخباز بقراءة أبي عمرو: "**وقالوا مالنا لا نرى رجالا كنّا نعُدُّهم من الأشرار**" ص: ٦٢

ويمكن أن نجد توافقا بين رأي ابن جني ومَن تبعه من الشّراح وما ذهب إليه كثيرٌ من النحويين (الفارسيّ،1993، ص400/1) (ابو السعادات، 2000، صفحة 345/2) (أبو البقاء العكبري، 1995، صفحة 456/2) (ابن يعيش، 2001، صفحة 200/5) (الشاطبيّ، 2007، صفحة 211/8) (المرادي، 2008، صفحة 1498/3)،إذ يقول الفارسيّ: "أنَّ الرّاء المكسورة إذا غلبت المستعلي في نحو: قارِب وطارِد، فجازت الإمالة مع المستعلي لمكانها ؛فإنْ تغلب الراء المفتوحة في نحو: مِن الأشرَارِ أولى؛ لأنَّ الرّاء لا استعلاء فيها (الفارسيّ،1993،ص400/1) ، يتبين مما سبق أنَّ موانع الإمالة التي لم يختلف فيها الشّراح مع ابن جني والمتقدمين و وافقهم فيها المتأخرون هي حروف الاستعلاء وهي سبعة مجموعة في (قظ ضغط خص) والرّاء.

الإمالة في الأفعال :

ذكر ابن جني اطراد الإمالة في الأفعال وإنْ كانت فيها حروف استعلاء لتمكن الفعل في الاعتلال، نحو: (سقى، وقضى، وغزا، ودعا، يشقي) ووافق الشّراح ابن جني في جواز إمالة الأفعال التي في أواخرها ألف سواء كانت الألف منقلبة عن واو أو ياء لأنّ الفعل يتصرف فيكون منه الماضي والمضارع والأمر، وهذا التصرف جعله متمكنا في باب الاعتلال، إذ تضعف ألفه فيتسلط عليه التغيي، وإنْ كانت فيه حروف الاستعلاء فهي لا تمنع الإمالة فيه كما تمنعها في الأسماء؛ لأنَّ الإمالة ليست أصل في الأسماء، فلم يميلوا الألف في (المكا والعشا) لأنَّه من المكو والعشو، وقد أمالوا مثل هذا في الفعل فقالوا في :غزا وزكا ودعا وسما؛ لأنَّ ألفه تنقلب ياءً في تصاريف الفعل وأمالوا ما كانت ألفه منقلبة عن ياء؛ ليدلوا على الأصل الذي انقلبت عنه فقالوا في: رَمَى وسَعَى وقَضَى وشَقَى، رَمِي وسَعِي وقَضِي وشَقِي (الثمانينيّ، 2010، صفحة 1032/3) وابن بَرهان (العكبري، 1984، صفحة 726،727،741/2) والواسطي (الواسطيّ، 2000، صفحة 281) والكوفي (الكوفيّ، 2002، صفحة 707) الأصفهاني (الأَصفهانيّ، 1990، صفحة 817) ابن الخباز (ابن الخباز، 2002، صفحة 610)، وهو موافق لِما ذهب إليه سيبويه (سيبويه، 1988، صفحة 119/4)، فيما رأى جماعة من النحاة أنَّ ما كانت ألفه منقلبة عن الواو لم تجز الإمالة فيه حتى في الأفعال الثلاثية نحو: جادَ ودَعَا وعَدَا وغَدَا إلا في بعض الأفعال لكسرة فاء الفعل في بعض الأحوال نحو: خاف وطاب؛ لأنَّه يقال: خِفْتُ وطِبْتُ (المبرد ، 1994، صفحة 44/3) . (الحميري، 1999، صفحة 1427/9)، يقول المبرد: " فَأَمَّا مَا كَانَ من ذَوَات الْوَاو على ثَلَاثَة أحرف فَإِنَّ الإمالة فِيهِ قبيحة؛ نَحْو:

دَعَا، وغزا، وَعدا وَقد يجوز على بُعْد؛ لِأَنَّ هَذِه الْألف هي الَّتِي تمال في أغزى، وَنَحْوه فَأَمّا الْأَسْمَاء فَلَا يجوز فِيهَا الإمالة إِذا كَانَت على ثَلَاثَة أحرف؛ لِأَنَّهَا لَا تنْتَقل انْتِقَال الْأَفْعَال" (المبرد ، 1994، صفحة 44/3).

مما سبق يتبين أنَّ الألف في الاسم الثلاثي نحو: قفا وعصا والكبا والعشا والمكا لا تمال؛ لأنَّها منقلبة عن الواو ولا تؤول إلى ياء إلّا في الشذوذ أو الزيادة، كقولهم في تصغير قفا قُفَي، وفي تكسيره قُفِيٌّ ، وفي الإضافة إلى ياء المتكلم قفِي وعِصِي في لغة طي، وهذا لا يُسَوّغ إمالتها، وقد سُمِعتْ الإمالة في العَشَا والمَكا والكِبا وهو شاذ (الأشموني، 1998، الصفحات 25/4-26) فيما تجوز إمالة الألف المنقلبة عن الواو في الفعل الثلاثي.

وذهب ابن بَرهان والكوفيّ وابن الخباز إلى عدم جواز الإمالة في بنات الواو إذا كانت الواو عيناً إلّا ما كان على (فعِلتُ) مكسور الأول نحو: طاب وزاد وخاف (العكبري، 1984، صفحة 725/2) (الكوفيّ، 2002، صفحة 708) (ابن الخباز، 2002، صفحة 602) موافِقينَ رأي سيبويه والذي دعّم بِهِ ابن بَرهان كلامَه " ولا يميلون بنات الواو إذا كانت عينا إلّا ما كان على (فعِلتُ) مكسور الأول ليس غير" (سيبويه، 1988، صفحة 121/4) (العكبريّ،1984،ص725/2)، ونقل ابن بَرهان عن الأخفش الأوسط قوله:" أهلُ الكوفة يميلون نحو: طَابَ وخَافَ وزَادَ وكلَّ شيءٍ في القرآن يُكسَر أولُهُ مِنْ(فعِلْتُ) مِنْ الثلاثية وإنْ كان من الواو (خاف) " (العكبري، 1984، صفحة 725/2) ، وأوضح ابن بَرهان الكوفيّ أنّ الإمالة لا تشمل مالا تنقلب ألفه نحو: قامَ و قالَ؛ ودار وجال ؛لأنَّك تقول قاوَمْتُ وقاولْتُ؛ وهو مضموم الأول نحو: قُمْتُ وقُلْتُ، وجُلْتُ (الكوفيّ، 2002، صفحة 703،708) ، وذكر ابن بَرهان أنَّ كثيرا من قيس وعقيل ومَن جاورهم وعامة أسد يقولون (قُيِلَ) بالإشمام ، ويدلّ ذلك على ضمة الفاء في الأصل، وأوضح أنّ الكسائي قرأ(قالَ) دون إمالة وتابعه عليها كثير من القرّاء وهي قراءة حسنة (العكبري، 1984، صفحة 728/2)، وقد وافق رأيُّ الشّارِحَينِ في (قَالَ) وما يماثله من الأفعال رأي سيبويه "لا يميلون في بنات المضموم الأول" (سيبويه، 1988، صفحة 121/4) وقول المبرد:" ولا تصلح الإمالة فيما ألفه في موضع العين إذا كانت واوا، نحو: قالَ، وطالَ، وجَال؛ لأنَّها من الواو ، وليست بِفعل كخِفتُ؛ لأنَّك تقول: قُلْتُ، وطُلْتُ، وجُلْتُ (المبرد ، 1994، صفحة 44/3).

وتتفق آراء الشّراح مع رأي ابن جني في جواز إمالة الألف المنقلبة عن الواو أو الياء في غير الثلاثي من الأفعال ويحمّل عليها غير الثلاثي من الأسماء نحو: (يغشى ويشقى تُسقى ويبقى) في قوله تعالى " **تُسقى مِن عينٍ آنيةٍ** " الغاشية:5

ووقوله : " **ويبقى وجْهُ ربِّك ذو الجلالِ والإكرام**" الرحمن: 27

وعلل الشّراح إمالة الألف ؛ بأنّها تؤول إلى الياء إذا بُنيَ للمفعول (الثمانينيّ، 2010، صفحة 1034/2) (العكبري، 1984، صفحة 726/2) (الواسطيّ، 2000، صفحة 281) (الكوفيّ، 2002، صفحة 703،707) (الأصفهانيّ، 1990، صفحة 817)(ابن الخباز، 2002، صفحة 602) ، وأوضح ابن بَرهان أنَّ ما يبين الإمالة في هذه الأفعال أنَّها كتبت بالياء نحو: (جلّيها ويغشيها) في قوله تعالى: **"**والنَّهارِ إذا جلّاها**"** الشمس:3 ، وقوله: " **والليلِ إذا يغشاها**" الشمس: 4 كما كتبوا (تليها وطحيها) بالياء في قوله: "**والقمرِ إذا تلاها** "الشمس:2 وقوله تعالى: "**والأرضِ وما طحاها** " الشمس: 6(العكبري، 1984، الصفحات 726/2-727)، والإمالة هنا تدخل في مسوغ الإمالة لإمالة نحو قولك: (رأيتُ عِمادا) إذ أميلت ميم (عِمَاد) لكسرة العين ، وأميلت الألف المبدلة من التنوين في الوقف لئلا يخرج من الإمالة إلى التفخيم، كذلك وقعت الإمالة في الأفعال(جلّاها ويغشاها وتلاها وطحاها) لوقوعها في الفعل السابق (ضحاها) وهو ضرب من التناسب والمشاكلة، وما اتفقت عليه آراء ابن جني والشّراح تختلف فيه آراء القدماء و المتأخرين (المبرد ، 1994، صفحة 44/3) (ابو السعادات، 2000، الصفحات 327-328) (الحميري، 1999، صفحة 1427/9).

الإمالة في الحروف والأسماء المشبه بالحروف :

أشار ابن جني إلى سماعية إمالة بعض الحروف على غير القياس، فالقياس أنَّها لا تمال لبعدها من الاشتقاق والتصرف، إلّا أنَّهم أمالوا (بلى) فقالوا: بَلِي ؛ لأنَّها قويت وقامت بنفسها، وأمالوا (ياء) النداء؛ لأنَّها قويت لمّا نابت عن الفعل (أدعو) أو (أنادي) (ابن جني ا.، 1982، الصفحات 379-380).

ووافقه الثمانينيّ والواسطيّ والكوفيّ والأصفهانيّ وابن الخباز وعللوا إمالة هذه الحروف على غير القياس بما علل لها ابن جني (الثمانينيّ، 2010، صفحة 1034/2) (الواسطيّ، 2000، الصفحات 282-283) (الكوفيّ، 2002، الصفحات 708-709) (الأصفهانيّ، 1990، صفحة 818) (ابن الخباز، 2002، الصفحات 611-612)، وأضاف الواسطيّ والكوفيّ إمالة حروف التهجي

معَلِّلِين إمالتها؛ بأنَّها صارت أسماء للحروف (الواسطيّ، 2000، الصفحات 282/2-283) (الكوفيّ، 2002، صفحة 709) ، فيما وافق ابن بَرهان ابن جني في سماعية الإمالة في(بَلَى) لا غير (العكبري، 1984، صفحة 709/2).

وأشار ابن جني إلى سماعية إمالة الأسماء الموغلة في شبه الحرف نحو (إذا ، وكذا ، وعلى، وإيّا، ومتى، وأنَّى، وذا) وأضح أنَّها أُميلتْ حملاً على تصرُّف الأسماء (ابن جني ا.، 1982، صفحة 380).

ووافقه الثمانينيّ في سماعية إمالة (على، وإذا، ومتى، وذا) (الثمانينيّ،2010،ص1034/2)، وابن بَرهان في إمالة(متى، وعلى) وأنكر إمالة اسم الإشارة(ذا) (العكبري، 1984، صفحة 726/2،709) والواسطيّ في إمالة (متى) لا غير، متفقا مع ابن بَرهان في منع إمالة (ذا) ومنع إمالة(كذا) أيضا (الواسطيّ، 2000، صفحة 283/2) ، ووافق الكوفيّ ابن جني في إمالة(أنَّى، وذا) (الكوفيّ، 2002، صفحة 709) ، ووافقه الأصفهانيّ في إمالة(متى، وذا، وأنَّى) في حروف يسيرةالأصفهانيّ،1990،ص819)، فيما وافقه ابن الخباز في إمالة (إذا، وعلى، ومتى ،وذا، وأنّى)((ابن الخباز، 2002، صفحة 612) ، وعلل الثمانينيّ والواسطيّ وابن الخباز إمالة (متى) بغلبة الاسمية عليها (الثمانينيّ، 2010، صفحة 1034/2) (الواسطيّ، 2000، صفحة 283) (ابن الخباز، 2002، الصفحات 611-612) ، وعلل الثمانينيّ وابن الخباز إمالة أسماء الإشارة ك(ذا) بأنَّها أشبهت الأسماء المتمكنة من حيث التصرف ؛إذ وصَفَت فقالوا: (هذا الرجلُ) ؛ ووصفوا بها فقالوا: (مرَرْتُ بزيدٍ ذا، وعمرو ذاك) ؛وصغروها فقالوا:(ذيّا) (الثمانينيّ، 2010، صفحة 1035/2) (ابن الخباز، 2002، صفحة 612)وعلل ابن الخباز إمالة (أنَّى)؛ بأنَّ ألفها رابعة وهي تقوم بنفسها في الاستفهام ويستفهم بها على سبيل استعظام الأمر، محتجا بقراءة أبي الحسن(الحسين بن علي رضي الله عنهما) لقوله تعالى: ﴿ آآ جح جم حج حم ﴾ (عبس: 25) ، وأضاف الثمانينيّ وابن بَرهان وابن الخباز إمالة (إلى، ولدى) (الثمانينيّ، 2010، صفحة 1034/2) (الثمانينيّ،2010،ص1034/2) (العكبري، 1984، صفحة 726/2) (ابن الخباز، 2002، صفحة 612)، وعلل ابن بَرهان هذه الإمالة؛ بأنَّهم يقولون: عَلَيك وإليك ولَدَيك فتحوّل إلى الياء والبناء على حاله((العكبري، 1984، صفحة 726/2) فيما علل ابن الخباز بأنَّ ألفاتها لا أصل لها (ابن الخباز، 2002، صفحة 612) وأوضح ابن الخباز أنّ العجم يميلون (إذا) وعدَّه لحناً ، ونسب إمالة (على) إلى بعض أهل العراق وإمالة (إلى)إلى بعضهم الآخر وعدهما لحناً أيضاً (ابن الخباز، 2002، صفحة 612) ، واستدرك الأصفهانيّ وابن الخباز على ابن جني إمالة (لا) في (إمّا لا) وعلّلا سبب إمالتها أنّها قامت مقام الفعل المحذوف، وقدّره الأصفهانيّ ب(إنْ كان كذا فلا تفعلْ) فتكون جوابا لِمَن يعُدّ لك أفعالا، محتجا بحديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم–:"إمّا لا فلا تَبْتاعوا حتى يبدو صَلاحُ الثَّمر" (الأَصفهانيّ، 1990، صفحة 819) (البخاري، 1422هـ، صفحة 76/3) برواية: "فإمَّا لا فلا تتبايعوا.." وأوضح الأصفهانيّ أنَّ المحدِّثين يروونه (إمّا لِي) مكسورا مماًلا (الأَصفهانيّ، 1990، الصفحات 818-819) فيما يقدّرها ابن الخباز ب (افْعَل كذا إنْ كنتَ لا تَفْعَل غيره)، وأوضح ابن الخباز أنَّ(لا) لا تمال في كلّ موضع قامت فيه مقام المحذوف لأنّها في الجواب لا تمال وإنْ كانت تقوم مقام الجملة (ابن الخباز، 2002، صفحة 612) ، وقد أشار أبو علي الفارسيّ إلى إمالة (ذا) التي هي بمعنى (صاحب) لا اسم الإشارة (ذا) في باب (مِن إمالة الألف يميلها ناس كثير من العرب)إذا وقعت طرفاً لا عيناً إذ قال : " ولم يقولوا: ذا مالٌ، يريدون(ذا) التي في هذا، لأنّ الألف إذا لم تكن طرفًا شُبِّهت بألف فاعل" (الفارسيّ، 1990، صفحة 178/4)، وهو مصداق قول سيبويه:" مَنْ لا يقول ذا مالٌ بمنزلة الحجا وهم أكثر العرب ، لأنَّها كألف فاعل إذ كانت ثانية ، فلم تُمل في غير الجر كراهية أنْ تكون كباب رميت وغزوت؛ لأنَّ الواو والياء في قلتُ وبعتُ أقرب إلى غير المعتل وأقوى" (سيبويه، 1988، صفحة 128/4)، وقد علل الرضي إمالة (ذا) في قوله : " وأمَّا إمالة ذا فلكون الألف لاما في ذوي والعين محذوفة، ثم حذفوا العين شاذاً لكون تصغير المبهمات على خلاف الأصل كما مر، فجرأهم الشذوذ على الشذوذ" (الرضي، 1975، صفحة 286/1) فعدَّه من الشذوذ، وذهب ابن الحاجب إلى القول : " والحروف لَا تمال فَإِن سمي بهَا فكالأسماء، وأميل (بلَى) وَ(يَا) وَ(لَا) فِي (إمَّا لا) لتضمنها الْجُمْلَة وَغير المتمكن كالحرف و(ذا) و(متى) ك (بلى) أُميل (عسى) لمجيء عسيت" (ابن الحاجب، 2010، صفحة 86)، فقد وافق ابن جني في أنَّ الحروف لا تمال ، وذكر ابن جني إمالة (إيّا) فيما لم يشر الشّراح إلى سماعية الإمالة فيها، إلّا ابن الخباز إذ أشار إلى أنَّ(إيَّا) لا تمال وهي من الأسماء الموغلة في شبه الحروف ،ومثلها في شذوذ الإمالة إلّا أنَّ الإمالة تحسنُ فيها معللا الاستحسان ؛ بوجود ثلاثة أشياء فيه وهي انكسار أوله؛ ومجاورة يائه الألف ؛ ووقوع ألفه رابعة ؛ وقد علل الكوفيّ و ابن الخباز شذوذ الإمالة في ما كان من الحروف ألفه لا يمال نحو: ما، وها، وعلى وإلى، وحتى، وأمّا ؛ بأنَّها صيغ جوامد لا تتصرف ولا يعرف لها اشتقاق ولا أصل لألفاتها وإنَّما هي مبنية هكذا من أول وضعها (الكوفيّ، 2002، صفحة 709) (ابن الخباز، 2002، الصفحات 612-613)، وما يؤكد كلام

الشّارِحَينِ قول ابن جني في المنصف:" فأمّا الحروف فالألف فيهنَّ أصل غير زائدة ولا منقلبة والدَّليل على ذلك أنَّها غير مشتقة ولا متصرفة ولا يُعرَفُ لها أصل غير هذا الذي هي عليه، فيجب أنْ تقرّ على ماهي عليه حتى تقوم دلالة على أنَّها زائدة أو منقلبة ولا دلالة على ذلك فلا تكون الألف فيهنَّ زائدة لأنَّهنَّ غير مشتقات، وبالاشتقاق تُعلم الزيادة من الأصل ولا تكون منقلبة لأنَّه لو كان الألف في ما من الواو لقالوا: مَوْ كما قالوا: لَوْ ، ولو كانت من الياء لقالوا: مَيْ كما كي، فبَطلَ أنْ تكونَ الألف في الحروف زائدة أو منقلبة، ... وأنَّهم لم يميلوا (حتى) وألفها رابعة ولو كانت منقلبة عن ياء أو واو لكانت إمالتها مستقيمة". (ابن جني أ.، المنصف شرح كتاب التصريف لابي عثمان المازني، 1954، الصفحات 118-119)

ما أُميل على غير القياس

أشار ابن جني إلى أسماء أميلت شذوذا على غير القياس؛ لأنّها خلت من الأسباب المجوّزة للإمالة وعزا ذلك إلى كثرة استعمالها على لسان العرب لاغير ، فأمالوا ناس في قولهم: عِندِي نِاسِ وكذلك العَجّاج، والحَجّاج بعدِّهما علَمَين (ابن جني ا.، 1982، صفحة 1983).

ووافقه الشّراح فيما ذهب إليه معلِلينَ إمالة (العجّاج والحجّاج) ؛ بأنّ العَلَمَية قد سوغت فيهما الإمالة فضلا عن كثرة استعمالهما في كلام العرب؛ ولوكانا صفة فلا تمال ألألف فيهما، فالاسم العلم منقول في الأصل مغيّرا عن بابه، والنقل والتغيير وطأ للإمالة (الثمانينيّ، 2010، صفحة 1035/2) (الواسطيّ، 2000، صفحة 283) (الكوفيّ، 2002، صفحة 709) (الأَصفهانيّ، 1990، صفحة 819) (ابن الخباز، 2002، الصفحات 613-614)، أمّا ابن بَرهان فقد وافق ابن جني فيما ذهب إليه موضحا أنّ أكثر العرب متبنيا رأي سيبويه ومحتجا بكلام سيبويه دون الإشارة إلى كلام ابن جني (سيبويه، 1988، صفحة 127/4) (العكبري، 1984، صفحة 746/2)، وأوضح أنَّ العلة في إمالة (ناس والعجّاج والحجّاج) هي العلة نفسها في إمالة (صِنوان وحياة) كونها أعلام لا صفات موضحا أنّ أكثر العرب لا يميل ألف (الحجّاج) إذا كان صفة إلّا في موضع الجر فيجرونه على القياس، مبيناً أنَّ هذه الأسماء أميلت تشبيها بالأعلام كحارث وعامر ومالك (العكبري، 1984، صفحة 746/2) ، فيما أشار الواسطيّ إلى إمالة (عِبدى) شذوذا ولم يشر إلى سماعية إمالة (الناس) كما أشار ابن جني والشراح إلى سماعية إمالتها شذوذا، فاستحسن الكوفيّ إمالة (النّاس) إنْ كان مجرورا بخلاف ما إذا كان مرفوعا أو منصوبا فهو يجري مجرى الشذوذ((الكوفيّ، 2002، صفحة 710) ورأى أنّ الذي سوّغ الإمالة في هذه الأسماء عند بعض العرب أنَّهم أمالوا (باباً ومالاً) في غير الجر على الرغم من وقوع الألف عينا (الكوفيّ، 2002، صفحة 709) ، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله:" شبهوها في بابٍ ومالٍ بالألف التي تكون بدلا من واو غزوت، فتبعت الواو الياء في العين كما تبعتها في اللام؛ لأنَّ الياء قد تغلب على الواو هنا (سيبويه، 1988، صفحة 128/4)، وقد أشار الخليل إلى وقوع الإمالة في الحجّاج والعجّاج إذا تحولا عن الصفة إلى العَلَمية إذ قال:" ويقال للرجل الكثير الحجّ حجّاج من غير إمالة، وكلّ نعتٍ على فَعَال فإنَّه مفتوح الألف فإذا صيَّرته اسماً يتحول عن حال النعت فتدخله الإمالة كما دخلت في الحجّاج والعجّاج" (الفراهيدي، صفحة 9/3)، إذ أشار سيبويه إلى ورود الإمالة شذوذا في (الناس) في موضع الرفع عند مَن يميل (ذا) في غير الجر إذ قال:" وأمّا الناس فيميله مَنْ لا يقول هذا مالٌ بمنزلة الحجا وهم أكثر العرب؛ لأنَّها كألف فاعل إذ كانت ثانية ، فلم تمل في غير الجر كراهية أنْ تكون كباب رميت وغزوت ؛لأنّ الواو والياء في قُلتُ وبِعتُ أقرب إلى غير المعتل وأقوى" (سيبويه، 1988، صفحة 128/4).

مما سبق يمكن أنْ نلحظ أنّ التغيير يؤنس بالتغيير فتحوّل هذه الكلمات من (فَعّال) الوصفية ودخولها في العَلَمية وكثرة شيوعها في الاستعمال سوّغ إمالتها في غير موضع الجر طلباً للخفة التي يميل إليها اللسان العربي.

النتائج

اتفقت آراء ابن جني والشّراح في حدِّ الإمالة وكيفيتها موافقينَ لرأي المتقدمين ووافقهم في ذلك المتأخرون، وقد تحقق بذلك الإجماع.

لم ينسب ابن جني الإمالة إلى قومٍ بعينهم وتابعه الكوفيّ في ذلك، في حين نسبها الشراح الآخرون، واختلفوا في نسبتها، فمنهم من نسبها- كالثمانيني- إلى أهل نجد ومَن جاورهم من تميم وغيرها، ونسبها ابن بَرهان تارةً إلى أهل نجد من أسد وتميم وقيس وتارةً أخرى نسبها إلى أهل الكوفة محتجا برأي الأخفش الأوسط، في حين نسبها الواسطيّ إلى أهل تميم، ونسبها الأصفهانيّ إلى القرّاء، أمّا ابن الخباز فقد نسبها إلى قيس وأسد وتميم موافقا لابن بَرهان في رأيه الأول.

عدَّ الثمانينيّ الأسباب المجوزة للإمالة أسبابا موجبة لها مخالفاً لابن جني وابن بَرهان والواسطي وابن الخباز الذينَّ عدّوها أسبابًا مجوّزة إلّا الأصفهانيّ فلم يكن دقيقا في ذلك فتارةً يعدّها مجوّزة للإمالة وتارةً يعدّها موجبة.

عدَّ ابن جني الكسرة مسوّغا لإمالة الألف محددا موضعها في الحرف الذي يسبق الألف، في حين لم يحدد الثمانينيّ موضع الكسرة وعلاقتها بالألف وإنّما أشار إلى كونها في اللفظ، فيما كان ابن الخباز أكثر تفصيلا وتوضيحا من ابن جني والثمانينيّ إذ حدد حالتين قبل الألف للكسرة التي يمال لها الألف، وحالة واحدة بعد الألف.

عدَّ ابن جني وجود الياء في الكلمة مسوّغا للإمالة إلّا أنَّه لم يحدِّد موضعها بالنسبة للألف، وتابعه في هذا ابن برهان والواسطيّ والكوفيّ، فيما حدَّد الثمانينيّ موقعها قبل الألف لا بعدها، ووافقه ابن الخباز في كونها قبل الألف مفصلا ومحدِّدا موضعين لهذه الياء قبل الألف.

علَّل الأصفهانيّ إمالة الألف بعد الياء بتفادي التسفل بعد التصعد بالألف؛ لأنَّ التسفل والتصعد ضدان، فيما جاء تعليل ابن الخباز لهذه الإمالة بسكون الياء وضعف الحاجز.

اتفقت آراء الشّراح مع رأي ابن جني في جواز إمالة الألف المنقلبة عن الياء في الثلاثي من الاسم والفعل وفي ما زاد عن الثلاثي؛ لأنَّ الألف فيه تنقلب ياءً عند بناء الفعل للمفعول، نحو: أغزى يُغزِي ، ويحمل الاسم على الفعل.

اتفقت آراء الشّراح مع رأي ابن جني في عدم جواز إمالة الألف المنقلبة عن الواو في الاسم الثلاثي إنْ وقعت عينا أو لاما، وما ورد من ذلك فهو في حكم الشاذ أو القليل، كإمالة (باب، ومال، والكبا، والعشا)، أمّا إنْ وقعت هذه الألف لامًا في الفعل الثلاثي فتجوز إمالتها؛ لأنَّها تنقلب ياءً إذا وقعت رابعة وعند بناء الفعل للمفعول، ولا يتجاوز الفعل عدد حروفه، في حين يتجاوز الاسم عدد حروفه إذا انقلبت ألفه ياءً؛ لذا لا تجوز إمالته نحو: (رَجوان ومَنوان).

اتفقت آراء الشّراح مع رأي ابن جني في جواز إمالة الألف إذا وقع عينا في ما كان على (فعلْتُ) مكسور الأول، نحو: خاف، وتمتنع في ما كان مضموم الأول.

سوّغ ابن جني الإمالة في (هَابَ، وصَارَ) بوجود الكسرة في (هِبْتُ، وصِرْتُ)، فيما سوّغ ابن الخباز لهذه الإمالة بأنَّ الألف يائية في (هَيْبة ومَصِيْر).

اتفقت آراء الشّراح مع رأي ابن جني في جواز إمالة غير الثلاثي من الأفعال التي في أواخرها ألف، سواء أكانت منقلبة عن واو أو ياء؛ لأنَّ الفعل يتصرف فيكون عرضة للاعتلال وتضعف ألفه وتتغير، حتى وإنْ كانت فيه حروف استعلاء، فهي لا تمنع الإمالة فيه، ويحمل عليها غير الثلاثي من الأسماء .

لم تختلف آراء الشراح مع بعضهم ومع رأي ابن جني في أنَّ موانع الإمالة هي حروف الاستعلاء السبع والرَّاء.

وافق ابن بَرهان ابن جني والشّراح في عدم جواز الإمالة في الحروف؛ لبعدها من الاشتقاق والتصرف، إلّا أنَّه وافقهم في سماعية الإمالة في (بلى) لا غير.

وافق الشّراح ابن جني في عدم جواز إمالة الأسماء الموغلة في شبه الحروف، إلّا أنَّهم لم يوافقوه في سماعية الإمالة في جميع الأسماء وهي :(إذا ، وكذا ، وعلى، وإيّا، ومتى، وأنَّى، وذا)

استدرك الثمانينيّ وابن بَرهان وابن الخباز على ابن جني سماعية الإمالة في (إلى، ولدى).

علل ابن بَرهان الإمالة في (على، وإلى) بأنَّ الألف في هذه الحروف تؤول إلى ياء في نحو: عليك وإليك والبناء على حاله، فيما علل الكوفيّ وابن الخباز الإمالة في هذين الحرفين وما يماثلهما بأنَّ ألفاتها لا أصلَ لها وإنّما هي مبنية في أصل وضعها موافِقَينِ لتعليل ابن جني لهذه الإمالة في كتابه المنصف.

استدرك الأصفهانيّ وابن الخباز على ابن جني سماعية الإمالة في (لا) في نحو: (إمّا لا)، واتفقا في تعليل هذه الإمالة.

اتفق ابن الخباز مع ابن جني في سماعية إمالة (إيًّا) على غير القياس فيما لم يشر الشّراح الآخرون إلى ذلك .

المصادر

ابن الاثير مجد الدين ابو السعادات. (2000). *البديع في علم العربية*. مكة المكرمة: جامعة ام القرى.

ابن برهان عبد الواحد بن علي الاسدي العكبري. (1984). *شرح اللمع*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون.

أبو أسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي الشاطبيّ. (2007). *شرح ألفية ابن مالك*. مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

أبو الفتح عثمان ابن جني. (1954). *المنصف شرح كتاب التصريف لابي عثمان المازني*. دار احياء التراث القديم.

ابو الفتح عثمان ابن جني. (1982). *اللمع في العربية*. بغداد : مطبعة العاني.

أبو الفتح عثمان ابن جني. (2002). *توجيه اللمع*. القاهرة: دار السلام.

أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري. (1993). *المفصل في صنعة الإعراب*. بيروت: مكتبة الهلال.

أبو بكر محمد بن السري ابن السراج. (بلا تاريخ). *الاصول في النحو*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسيّ. (1998). *أرتشاف الضرب من لسان العرب*. القاهرة: مكتبة الخانجي.

أبو عبد الرحمنالخليل بن أحمد الفراهيدي. (بلا تاريخ). *العين*. بيروت: دار ومكتبة الهلال.

أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. (1422ه). *صحيح البخاري*. دار طوق النجاة.

أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ. (1990). *التعليقة على كتاب سيبويه*. المكتبة الشاملة.

أبو عمر جمال الدين ابن الحاجب. (2010). *الشافيةفيعلمي التصريف والخط*. القاهرة: مكتبة الاداب.

أحمد بن الحسين ابن الخباز. (2002). *توجيه اللمع* . القاهرة: دار السلام.

الاستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن الرضي. (1975). *شرح شافية ابن الحاجب*. بيروت: دارالكتب العلمية.

الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي. (2008). *شرح كتابه سيبويه*. بيروت: دار الكتب العلمية.

الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي. (1966). *أخبار النحويين البصريين*. القاهرة: مصطفى البابي الحلبي.

الشريف عمر بن ابراهيم الكوفيّ. (2002). *كتاب البيان في شرح اللمع لابن جني*. عمان: دار عمار للنشر والتوزيع.

القاسم بن محمد الواسطيّ. (2000). *شرح اللمع في النحو*. القاهرة: مكتبة الخانجي.

المكودي أبو زيد عبد الرحمن بن علي. (2005). *شرح المكودي على الألفية فيعلمي الصرف والنحو* . بيروت: المكتبة العصرية.

بدر الدين علي ابن قاسم المرادي. (2008). *توضيح المقاصد والمسالك على ألفية ابن مالك*. القاهرة: دار الفكر العربي.

برهان الدين إبراهيم بن محمد ابن القيم . (1954). *إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك* . الرياض: أضواء السلف.

جلال الدين السيوطي. (1898). *الاقتراح في أصول النحو وجدلها*. دمشق: دار القلم.

حسن بن محمد بن شرف ركن الدين الاسترابادي. (2004). *شرح شافية ابن الحاجب*. مكتبة الثقافة الدينية.

خالد بن عبدالله الأزهري. (2000). *شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو* . بيروت: دار الكتب العلمية.

شمس الدين أبو الخير الجزري. (1351 ه). *غاية النهاية في طبقات القراء*. مكة: مكتبة ابن تيمية.

عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبري. (1995). *اللباب في علل البناء والإعراب*. دمشق: دار الفكر.

علي بن الحسين الباقولي الأصفهانيّ. (1990). *شرح اللمع*. الرياض: جامعة محمد بن سعود الاسلامية.

علي بن محمد بن عيسى الأشموني. (1998). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. بيروت: دار الكتب العلمية.

عمر بن ثابت النحوي الثمانينيّ. (2010). *شرح اللمع الابن جني*. القاهرة: دار الحرم للتراث.

عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه. (1988). *الكتاب*. القاهرة : مكتبة الخانجي.

محمد بن يزيد المبرد . (1994). *المقتضب*. القاهرة: مطبع الأهرام التجارية.

نشوان بن سعيد الحميري. (1999). *شمس العلوم ودواء الكلام العرب من الكلوم*. دمشق: دار الفكر.

يعيش بن علي ابن يعيش. (2001). *شرح المفصل*. بيروت: دار الكتب العلمية.

References

Abū Ḥayyān al-Andalusī, Muḥammad ibn Yūsuf. (1998). *Irtishāf al-Ḍarb min Lisān al-ʿArab* [Linguistic investigation of the Arabic language]. Cairo: Maktabat al-Khānjī.

Al-Ashmūnī, ʿAlī ibn Muḥammad ibn ʿĪsā. (1998). *Sharḥ al-Ashmūnī ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik* [Al-Ashmūnī's commentary on Ibn Mālik's Alfiyya]. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Astarābādhī, Ḥasan ibn Muḥammad ibn Sharaf al-Dīn. (2004). *Sharḥ Shāfiyat Ibn al-Ḥājib* [Commentary on Ibn al-Ḥājib's Shāfiyah]. Cairo: Maktabat al-Thaqāfah al-Dīniyyah.

Al-Azharī, Khālid ibn ʿAbd Allāh. (2000). *Sharḥ al-Taṣrīḥ ʿalā al-Tawḍīḥ fī al-Naḥw* [Explanation of al-Taṣrīḥ on al-Tawḍīḥ]. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Bāqūlī al-Iṣfahānī, ʿAlī ibn al-Ḥusayn. (1990). *Sharḥ al-Lumaʿ* [Commentary on al-Lumaʿ]. Riyadh: Imam Muḥammad ibn Saud Islamic University.

Al-Bukhārī, Abū ʿAbd Allāh Muḥammad ibn Ismāʿīl. (1422 AH). *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī* [Ṣaḥīḥ al-Bukhārī]. Beirut: Dār Ṭawq al-Najāh.

Al-Farāhīdī, Abū ʿAbd al-Raḥmān al-Khalīl ibn Aḥmad. (n.d.). *Kitāb al-ʿAyn* [The Book of al-ʿAyn]. Beirut: Dār wa-Maktabat al-Hilāl.

Al-Fārisī, Abū ʿAlī al-Ḥasan ibn Aḥmad. (1990). *Al-Taʿlīqah ʿalā Kitāb Sībawayh* [Annotations on Sībawayh's Kitāb]. Beirut: Al-Maktabah al-Shāmilah.

Al-Ḥimyarī, Nashwān ibn Saʿīd. (1999). *Shams al-ʿUlūm wa-Dawāʾ Kalām al-ʿArab min al-Kulūm* [The sun of sciences and remedy of Arabic speech]. Damascus: Dār al-Fikr.

Al-Jazarī, Shams al-Dīn Abū al-Khayr. (1351 AH). *Ghāyat al-Nihāyah fī Ṭabaqāt al-Qurrāʾ* [The ultimate compendium of Qurʾān reciters]. Mecca: Maktabat Ibn Taymiyyah.

Al-Kūfī, ʿUmar ibn Ibrāhīm al-Sharīf. (2002). *Al-Bayān fī Sharḥ al-Lumaʿ li-Ibn Jinnī* [Clarification: A commentary on Ibn Jinnī's al-Lumaʿ]. Amman: Dār ʿAmmār.

Al-Makkūdī, Abū Zayd ʿAbd al-Raḥmān ibn ʿAlī. (2005). *Sharḥ al-Makkūdī ʿalā al-Alfiyyah fī ʿIlmay al-Ṣarf wa-al-Naḥw* [Al-Makkūdī's commentary on the Alfiyya]. Beirut: Al-Maktabah al-ʿAṣriyyah.

Al-Mubarrad, Muḥammad ibn Yazīd. (1994). *Al-Muqtaḍab* [The concise grammatical work]. Cairo: Al-Ahrām Commercial Press.

Al-Murādī, Badr al-Dīn ʿAlī ibn Qāsim. (2008). *Tawḍīḥ al-Maqāṣid wa-al-Masālik ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik* [Clarifying objectives and approaches in Ibn Mālik's Alfiyya]. Cairo: Dār al-Fikr al-ʿArabī.

Al-Raḍī al-Astarābādhī, Muḥammad ibn al-Ḥasan. (1975). *Sharḥ Shāfiyat Ibn al-Ḥājib* [Commentary on Ibn al-Ḥājib's Shāfiyah]. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Shāṭibī, Abū Isḥāq Ibrāhīm ibn Mūsā. (2007). *Sharḥ Alfiyyat Ibn Mālik* [Commentary on Ibn Mālik's Alfiyya]. Mecca: Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Umm al-Qurā University.

Al-Sīrāfī, al-Ḥasan ibn ʿAbd Allāh. (1966). *Akhbār al-Naḥwiyyīn al-Baṣriyyīn* [Accounts of the Basran grammarians]. Cairo: Muṣṭafā al-Bābī al-Ḥalabī.

Al-Sīrāfī, al-Ḥasan ibn ʿAbd Allāh. (2008). *Sharḥ Kitāb Sībawayh* [Commentary on Sībawayh's Kitāb]. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Suyūṭī, Jalāl al-Dīn. (1898). *Al-Iqtirāḥ fī Uṣūl al-Naḥw wa-Jadalihā* [Proposal on the principles of grammar and its dialectics]. Damascus: Dār al-Qalam.

Al-Thamānīnī, ʿUmar ibn Thābit. (2010). *Sharḥ al-Lumaʿ li-Ibn Jinnī* [Commentary on Ibn Jinnī's al-Lumaʿ]. Cairo: Dār al-Ḥaram lil-Turāth.

Al-ʿUkbarī, Abū al-Baqāʾ ʿAbd Allāh ibn al-Ḥusayn. (1995). *Al-Lubāb fī ʿIlal al-Bināʾ wa-al-Iʿrāb* [The essence of syntactic and morphological causation]. Damascus: Dār al-Fikr.

Al-Wāsiṭī, al-Qāsim ibn Muḥammad. (2000). *Sharḥ al-Lumaʿ fī al-Naḥw* [Commentary on al-Lumaʿ in grammar]. Cairo: Maktabat al-Khānjī.

Al-Zamakhsharī, Abū al-Qāsim Maḥmūd ibn ʿUmar. (1993). *Al-Mufaṣṣal fī Ṣanʿat al-Iʿrāb* [The detailed work on Arabic inflection]. Beirut: Maktabat al-Hilāl.

Ibn al-Athīr, Majd al-Dīn Abū al-Saʿādāt. (2000). *Al-Badīʿ fī ʿIlm al-ʿArabiyyah* [Rhetorical figures in Arabic linguistics]. Mecca: Umm al-Qurā University.

Ibn al-Ḥājib, Abū ʿAmr Jamāl al-Dīn. (2010). *Al-Shāfiyah fī ʿIlmay al-Taṣrīf wa-al-Khaṭṭ* [The sufficient treatise on morphology and orthography]. Cairo: Maktabat al-Ādāb.

Ibn al-Khabbāz, Aḥmad ibn al-Ḥusayn. (2002). *Tawjīh al-Lumaʿ* [Guidance on al-Lumaʿ]. Cairo: Dār al-Salām.

Ibn al-Qayyim, Burhān al-Dīn Ibrāhīm ibn Muḥammad. (1954). *Irshād al-Sālik ilā Ḥall Alfiyyat Ibn Mālik* [Guidance for understanding Ibn Mālik's Alfiyya]. Riyadh: Aḍwāʾ al-Salaf.

Ibn al-Sarrāj, Abū Bakr Muḥammad ibn al-Sirrī. (n.d.). *Al-Uṣūl fī al-Naḥw* [Foundations of Arabic grammar]. Beirut: Muʾassasat al-Risālah.

Ibn Burhān, ʿAbd al-Wāḥid ibn ʿAlī al-Asadī al-ʿUkbarī. (1984). *Sharḥ al-Lumaʿ* [Commentary on al-Lumaʿ]. Kuwait: National Council for Culture, Arts and Letters.

Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʿUthmān. (1954). *Al-Munṣif: Sharḥ Kitāb al-Taṣrīf li-Abī ʿUthmān al-Māzinī* [The impartial commentary on al-Māzinī's book of morphology]. Cairo: Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-Qadīm.

Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʿUthmān. (1982). *Al-Lumaʿ fī al-ʿArabiyyah* [Al-Lumaʿ in Arabic grammar]. Baghdad: Al-ʿĀnī Press.

Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʿUthmān. (2002). *Tawjīh al-Lumaʿ* [Guidance on al-Lumaʿ]. Cairo: Dār al-Salām.

Ibn Yaʿīsh, Yaʿīsh ibn ʿAlī. (2001). *Sharḥ al-Mufaṣṣal* [Commentary on al-Mufaṣṣal]. Beirut: Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Sībawayh, ʿAmr ibn ʿUthmān ibn Qanbar. (1988). *Al-Kitāb* [The Book]. Cairo: Maktabat al-Khānjī.